

دراسة قياسية لأثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 2019/2000

**A econometrics study of the impact of international
financial flows on economic growth in Algeria during the
period 2000.2019**

د. عدة عابد *

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، adda.abed1983@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/03/24 تاريخ المراجعة: 2020/04/17 تاريخ القبول: 2020/05/09

Abstract

The phenomenon of international capital flows has been strongly linked to economic growth, and has been at the forefront of the international agenda. Especially under the contemporary international economic changes and their repercussions on the economies of developing countries; therefore, the aim of this study was to examine the impact of inward international financial flows to Algeria on economic growth;

The results found show that export flows and foreign direct investment has a positive impact on GDP, while external borrowing has a negative impact.

Key words: Financial Flows, Economic Growth, Foreign Investment.

المخلص

ترتبط ظاهرة تدفقات رؤوس الأموال الدولية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، واحتلت موقع الصدارة ضمن قائمة الاهتمامات الدولية، وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية عموما، ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى مدى تأثير التدفقات المالية الدولية الواردة إلى الجزائر في النمو الاقتصادي وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تدفقات الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر يؤثران إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي بينما الاقتراض الخارجي يؤثر تأثيرا سلبيا.

الكلمات المفتاحية: التدفقات المالية، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، الصادرات .

* المؤلف المراسل: عدة عابد، الإيميل: adda.abed1983@gmail.com

مقدمة : مقدمة:

شكلت حركة التدفقات المالية الدولية فيما بين دول العالم مصدرا مهما للتمويل الدولي، واحتلت موقع الصدارة ضمن الاهتمامات الدولية لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية عموما، وباعتبار أن عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية تتطلب مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال تزيد على ما يتم تحقيقه من موارد محلية، لذلك فإن هذا النقص في الموارد المحلية لا يمكن سده إلا من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول، ونظرا لأهمية التدفقات المالية الدولية في عملية النمو الاقتصادي، أصبحت ذات تأثير واضح في أغلب الاقتصاديات النامية حتى أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن تقدم ونمو أي اقتصاد يرتبط بنسبة كبيرة بمدى قدرة تلك التدفقات المالية في الوصول إليه وبما أن الجزائر من بين هذه الدول فعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الآتية

ما مدى تأثير التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بإقتراح الفرضيات الآتية:

- بإمكان الجزائر تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي من خلال التدفقات المالية الدولية.
- من بين التدفقات المالية الدولية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر العامل الأهم الذي يؤثر على النمو الاقتصادي .
- توجد مصادر عديدة يمكن الاعتماد عليها في التدفقات المالية الدولية كالمساعدات و الهبات، رأس المال البشري ، لكنها لا تعتبر مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي كالاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

أهداف البحث: نهدف من جراء بحثنا هذا إلى الوصول إلى بعض الأهداف لعل أهمها

- تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات الجزائرية و التي انطلقت سنة 2001 ، و بالتالي معرفة ما إذا كانت هذه البرامج ساهمت بالإيجاب في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

- دور القطاع الخارجي في النمو الاقتصادي ، باعتبار أن التدفقات المالية الخارجية تمثل إحدى العوامل المؤثرة إيجابا على النمو الاقتصادي .

- الاختبار التطبيقي لمدى تأثير التدفقات المالية الدولية الواردة إلى الجزائر على النمو الاقتصادي.

ولإلمام بمختلف جوانب البحث والوصول إلى أهدافه سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، كما سنعتمد على المنهج القياسي لدراسة مدى دقة تحليلنا للنتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي .

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات لموضوع أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومن بين تلك الدراسات ما يلي :

- دراسة: رحمانى العربي أطروحة دكتوراه بعنوان أثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) عالجت الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التدفق المالي و التطور المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- بقيت الوضعية الاقتصادية تتميز بالنقلبات و تتأثر بشكل أساسي بنقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ، ما يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً و معرضاً للأزمات .

- هدفت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ سنة 2001 إلى تخفيض معدل البطالة و تحسين الظروف الاجتماعية للسكان و تشجيع النمو ، و هو ما لم يتحقق طوال فترة البرامج التنموية الممتدة بين 2001-2014 رغم ضخامة حجم الأموال المخصصة لها (407 مليار دولار أمريكي)، بحيث لم يتعد هذا المعدل في أحسن الأحوال 6% و هو ما يعني بقاء الوضعية الاقتصادية دون تطور واضح .

– النمو الاقتصادي في المدى الطويل مرتبط بتراكم رأس المال البشري و المادي و الاستخدام الأمثل للموارد .

– دراسة: محفوظ جبار ، سامية عمر عبارة عن ورقة بحثية منشورة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة بعنوان التدفقات الدولية لرؤوس الأموال و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، عالجت الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟ وتوصلت هذه الدراسة أن للديون الخارجية تأثير عكسي على التنمية في الجزائر ، حيث بينت الدراسة القياسية أن العلاقة بين الديون الخارجية و مؤشرات التنمية عكس ما يلميه المنطق الاقتصادي و يرجع ذلك لتراكم حجم الديون و عجز الجزائر عن استغلال هذه القروض بما يساهم في دفع المشاريع التنموية ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية ، التي كان لها أثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري ، إلا أن ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات خلال السنوات الأخيرة مكنت الجزائر من تسديد جل ديونها .

2 . مفاهيم أساسية حول التدفقات المالية الدولية والنمو الاقتصادي.

2. 1 مفهوم التدفقات المالية الدولية

تشير التدفقات المالية الدولية إلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة على شكل استثمار مباشر وغير مباشر وتحويلات وهبات ومساعدات (الجنابي،2014،ص16)، تحدث بين طرفين يكون أحدهما في دولة معينة، والآخر في دولة أخرى، سواء كان هذا الطرف في الدولة المعنية والدولة الأخرى شخص طبيعيا أو معنويا، وسواء كانت جهة خاصة أو جهة حكومية أو هيئة أو منظمة دولية أو إقليمية، وهذا ما يميز التدفق الدولي عن التدفق المحلي(فليح،2004،ص14).

ويعنى آخر هي انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد والمشروعات، مما يترتب عليه تكوين موجودات في البلد الآخر بهدف تحقيق مردود مالي،(موسى،2009،ص1).

وهي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا(الجيلالي،2014،ص111).

بناء على ما سبق يمكن تعريف التدفقات المالية على أنها عملية انتقال لرؤوس الأموال بين الدول، تنتقل فيها من الدول التي لها فائض مالي إلى الدول التي لها عجز مالي.

2.2. دوافع التدفقات المالية الدولية

رغم أن العوامل الاقتصادية هي الدافع الأساسي وراء عملية انتقال رؤوس الأموال، إلا أن هناك دوافع غير اقتصادية وراء انتقالها تتعلق بالثقة والأمان والاطمئنان ومن أهمها ما يلي:

2.2. 1 الدوافع الداخلية: وتنقسم بدورها إلى:

- **فجوة التمويل الداخلية:** ويقصد بها الفرق بين الاستثمار والادخار المحلي وعدم قدرته على توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الدولي لسد هذا العجز (النسور، 2012، ص74).

- **الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي:** وعادة ما يسمى على هذين السببين بعوامل السحب، حيث أن قرار الاستثمار يقوم على أساس المقارنة بين الكلفة المتحققة للمشروع المقترح، وغالبا ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث تتأثر حركة رأس المال الأجنبي الخاص بدافع الربح، وبالتالي تؤدي إلى ثبات العوامل الأخرى بذلك يجذب رأس المال الخاص إلى الدول التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسيبا (مأمون، 2016، ص173).

- **الزيادة المستقلة في دالة الطلب المحلية:** تقود الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود إلى جذب رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله وخاصة الاستثمارات المحفظية والأموال قصيرة الأجل، ومن الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع الاقتصادي ميلتون فريدمان، فقد جاء في تحليله أن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية، وبذلك فالطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أي سلعة يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود، فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) تتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، أما سعر النقود فيحدد طبقا لتكلفة الفرص

البديلة، وعليه فزيادة الطلب على النقود تعد من الأسباب المؤدية للتدفقات الرأسمالية، سواء كان الطلب عليها بشكلها السائل أو عن طريق طلبها في صورة أوراق مالية أو أصول حقيقية (مقعاش، 2016، ص164).

2.2.2 الدوافع الخارجية: وتشمل ما يلي:

-**الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية:** أي تنتقل رؤوس الأموال من البلدان التي يتوفر فيها رأس مال الفائض إلى البلدان التي تعاني شحا منه، فعادة ما ترتفع أسعار الفائدة من بلد العجز وتخفض في بلد الفائض وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، وقد استخدمت البلدان الرأسمالية الصناعية سعر الفائدة في إطار سياستها الاقتصادية الكلية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وما بعدها، كوسيلة لجذب رؤوس الأموال، وهو ما أدى إلى ارتفاعات مستمرة في أسعار الفائدة منذ منتصف السبعينات حتى بلغت ذروتها في 1982، فكان عاملاً أساسياً في انفجار أزمة المديونية وكساد عالمي ملحوظ.

-**أسعار الأصول:** بالإمكان استخدام الأسعار النسبية للأصول في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال، خاصة في البلدان التي تضم أسواقاً مالية متقدمة، حيث يفترض وجود إحلال غير تام ما بين الأصول المحلية والأجنبية، إضافة إلى وجود تدفقات غير تامة لرأس المال فيما بين البلدان.

-**بيانات ميزان المدفوعات:** إن وجود عجز في ميزان المدفوعات للبلد يعني وجود تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس أموال قصيرة أو طويلة الأجل، وبالتالي يلجأ بلد العجز عادة إلى استقدام رؤوس الأموال الدولية لغرض معالجة العجز المذكور، مقابل هذا يقوم بلد الفائض بإقراض دول العجز بعملية أشبه باستثمار ذلك الفائض في بلدان تكون بحاجة إليه.

-**تفادي المخاطر المختلفة:** ومن أهمها:

-**المخاطر السياسية:** إن دافع انتقال رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج ليس رهنا بمدى تحقيق مردود عالٍ من الأرباح، وإنما من جانب آخر تدخل اعتبارات الاستقرار السياسي في تلك

الدولة، ومدى إمكانية وجود الضمانات لرأس المال، فقد تتعرض رؤوس الأموال المحلية إلى خطر المصادرة من قبل السلطات العامة وهكذا يتم تحويلها أو إيداعها في البنوك الأجنبية. -المخاطر الاقتصادية: يعد التضخم الداء الاقتصادي العصري الذي يسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية مما يترتب عليه خسارة الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج، بالإضافة إلى مخاطر أخرى كارتفاع الاقتطاعات الضريبية، مما يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى تحويلها إلى مناطق أخرى تفادياً للمعدلات الضريبية المرتفعة.

ولا تعد هذه العوامل الوحيدة المؤثرة في حركة رؤوس الأموال، إذ توجد عوامل اقتصادية أخرى تؤثر في حركتها، وإن لم تكن بمدى قوتها في جذب أو دفع و رفع أو خفض الكفاءة الحدية لرؤوس الأموال، ومن هذه العوامل الاقتصادية الدافعة أو الساحبة للحركة من جهة نشاط الصناعة، وراج التجارة، قوة النقد، كثرة فرص الاستغلال في دول متقدمة أو نامية تتوفر فيها الموارد ثم بالمقابل وجود الاضطراب النقدي، العجز المالي، وسعة البطالة وانتشار الأزمات، وغير ذلك من العوامل التي تظهر لتتيح للدافع الأساسي أن يبرز دوره في تشجيع الممولين والمستثمرين على عرض رؤوس الأموال وطلبها لإعادة توظيف الأرباح والموارد الجديدة واستثمارها في مجالات ودول جديدة(جبار، 2016، ص125).

2. 3 مفهوم وعناصر النمو الاقتصادي.

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، وفي هذا السياق سنذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وأهم عناصره.

2. 3. 1 مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(عجمية، ناصف، 2003، ص71).

- يعرف على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين(بن قنور، 2012، ص63).

- زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتمثلة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب (النباتي، 2015، ص31).

- عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط (وعيل، 2013/2014، ص8).

توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي المحلي الكامن خلال الزمن)، يحدث التوسع في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي (فضيل، 2011، ص67).

من خلال التعارف السابقة يمكن أن نشير إلى أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل نمو السكان، كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون حقيقية لا نقدية، إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل وليس مؤقتة.

2. 3. 2 عناصر النمو الاقتصادي :

من خلال تعاريف النمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة بل يجب أن تتوفر فيه مكونات أساسية ينطلق بها.

تراكم رأس المال: ينتج عنه تخصيص جزء من الدخل الحالي للدخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

. توقعات الأرباح.

. السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إن زيادة كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار، لهذا فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر (بن البار، 2011/2012، ص 61).

. **العمل:** يعرف هذا العنصر على أنه تكامل لمجموعة من الجهود والقدرات الفيزيائية والثقافية التي يبذلها الإنسان في عملية إنتاج السلع والخدمات تلبية لحاجاته وهو يعد عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

الأولى وتتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشيطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشيطة ومن ثم زيادة ساعات العمل ساعد ذلك على ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج (مزور، 2015/2016، ص 8).

. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات (البياني، 2015، ص 61).

3. دراسة أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2019

سنحاول بناء نموذج اقتصادي لأثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من أجل تحديد أهم المؤشرات المؤثرة على النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي حيث يمكن الوصول إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين التدفقات المالية الدولية والنمو الاقتصادي، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

3.1.1 تعيين النموذج :

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، منها المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لها، وهذا باستخدام البيانات الإحصائية لمجموعة المتغيرات والتي يمكن عرضها فيما يلي:

3.1.1 المتغير التابع: وهو الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في معطيات بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2017) ويرمز له بالرمز PIB

3.1.2 المتغيرات المستقلة : والمتمثلة في التدفقات المالية، وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات بنك الجزائر، وتتكون من :

- الاقتراض الخارجي: ويرمز له بالرمز CRED

- الصادرات: ويرمز لها بالرمز EXP

- الاستثمار الأجنبي ويرمز له بالرمز INV

وبعد تحديد المتغيرات التابع منها والمستقل، يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج :

$$F = PIB(CRED. EXP .INV)$$

3.2.3 دراسة الإستقرارية :

قبل الشروع في تقدير النموذج لا بد أولاً التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المذكورة سابقاً، إذ يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من أجل الوصول إلى نتائج سليمة وغير زائفة، ويتم ذلك من اختبار جذر الوحدة، وتوجد عدة اختبارات تستعمل لهذا الغرض، ولعل من أهمها وأكثرها استخداماً اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller Test)، واختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test) ، وبعد قيامنا بعملية الاختبار كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج و عند درجة معنوية

5%

اختبار PP		اختبار ADF		المتغير	
الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى		
t-stat (prob)	t-stat (prob)	t-stat (prob)	t-stat (prob)		
- 2.90166 8 (0.0066)	1.5932 34 (0.9669)	- 2.90166 8 (0.0066)	1.70417 5 (0.9730)	بدون ثابت أو اتجاه	الناتج المحلي الإجمالي PIB
- 7.50477 2 (0.0001)	- 0.43928 5 (0.9759)	- 4.08335 0 (0.0294)	- 0.61537 5 (0.9635)	مع ثابت واتجاه	
- 3.37709 0 (0.0281)	- 1.80131 0 (0.3671)	- 3.37709 0 (0.0281)	1.76499 9 (0.3835)	مع الثابت	
- 5.80429 1 (0.0000)	- 2.13607 9 (0.0350)	- 5.55459 0 (0.0000)	- 2.13607 9 (0.0350)	بدون ثابت أو اتجاه	الاستثمار الأجنبي INV
- 5.75180 4 (0.0016)	- 2.44484 6 (0.3468)	- 4.03708 1 (0.0317)	- 2.44484 6 (0.3468)	مع ثابت واتجاه	
- 5.55410 7 (0.0005)	- 2.82851 1 (0.0752)	- 5.32654 4 (0.0007)	- 2.82851 1 (0.0752)	مع الثابت	

- 3.49900 4 (0.001 7)	- 2.07956 7 (0.0393)	- 3.49900 4 (0.0017)	- 1.96071 7 (0.050 2)	بدون ثابت أو اتجاه	الاقتراض الخارجي CREDIT
- 3.95172 6 (0.0345)	- 1.27869 8 (0.8578)	- 3.91040 8 (0.0370)	- 1.27869 8 (0.8578)	مع ثابت واتجاه	
- 3.80589 8 (0.0125)	- 1.36162 4 (0.5756)	- 3.80616 5 (0.0124)	- 1.36230 5 (0.575 3)	مع الثابت	
- 3.33050 4 (0.002 5)	0.2233 66 (0.738 8)	- 3.33050 4 (0.0025)	0.22336 6 (0.738 8)	بدون ثابت أو اتجاه	الصادرات EXPO
- 6.23879 9 (0.0007)	- 0.85927 9 (0.9377)	- 3.74634 1 (0.0511)	- 0.88808 0 (0.9338)	مع ثابت واتجاه	
- 3.27008 9 (0.0344)	- 1.56185 0 (0.479 3)	- 3.27008 9 (0.0344)	- 1.56185 0 (0.4793)	مع الثابت	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 Eviews

من الجدول أعلاه، ومن خلال نتائج اختبار (ADF)، يتضح أن كل السلاسل غير مستقرة في المستوى وذلك لاحتوائها على جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5% ، في حين نجد أن السلاسل كلها مستقرة عند الفرق الأول وذلك عند مستوى المعنوية 5%، أما بالنسبة لاختبار (P.P) فقد أظهرت النتائج أيضا عدم استقرار السلاسل في المستوى لاحتوائها على جذر وحدة عند مستوى معنوية 5% ، لذلك تم أخذ الفرق الأول للسلاسل كلها ليتضح أنها مستقرة

عند مستوى المعنوية 5% وعليه نستنتج أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ونقول أنهم متكاملين من الدرجة الأولى (1)I، ومنه ننقل لدراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

3.3. إختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johanson-Cointegration Test)

يعرف التكامل المشترك على أنه علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في أن تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة صفر (عطية، 2004، ص670)، ومن بين الاختبارات المستعملة لتحديد التكامل المشترك نجد

منهجية جوهانسون (Johanson)، ويكون إختبار التكامل كما يلي:

أولاً: تحديد درجة التأخير المثلى: قبل القيام بإختبار التكامل المشترك سنحدد أولاً درجة التأخير المثلى بالاعتماد على المعيارين (Akaike) و (Schwartz)، وبعد القيام بعملية الإختبار جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: تحديد درجة التأخير المثلى

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	درجة التأخير
2.492201	2.675457	2.482310	0.000141	NA	-15.85848	0
-	-	-	-	-	-	-
2.538962	1.622680*	3.215810*	9.63e-07	77.77798*	40.70733	1
-	-	-	-	-	-	-
3.126794*	-1.477485	-2.588416	8.52e-07*	18.39176	61.72648	2

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (2)، نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي

الواحد P=1

ثانيا: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

بالاعتماد على نتائج جذر الوحدة والتي خلصت إلى أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة الأولى $I(1)$ ، وأن درجة التأخير المثلى $P=1$ سنقوم باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

اختبار الأثر λ trace				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	إحصائية الأثر	القيم الحرجة	Prob
None *	0.801409	58.81120	47.85613	0.0034
At most 1 *	0.709821	32.94704	29.79707	0.0210
At most 2	0.423692	13.15090	15.49471	0.1094
At most 3 *	0.237244	4.333082	3.841466	0.0374
اختبار القيمة المميزة العظمى λ MAJ				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	القيمة العظمى	القيم الحرجة	Prob
None	0.801409	25.86416	27.58434	0.0816
At most 1	0.709821	19.79614	21.13162	0.0760
At most 2	0.423692	8.817814	14.26460	0.3016
At most 3 *	0.237244	4.333082	3.841466	0.0374

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ومن نتائج اختبار الأثر أن القيم الاحتمالية أكبر من القيم الجدولية في ثلاث حالات، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرض العدم، ونقول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما اختبار القيم المميزة العظمى فهو الآخر قيمته الاحتمالية عند الصف الثالث أكبر من الجدولية وعليه نرفض فرض العدم وتكون هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذه النتيجة تثبت لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني وجود سلوك متشابه ومتقارب من بعضها البعض.

4.3. تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FM-OLS)

بعد التأكد من شرطي استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك تم إجراء تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) غير أنها أعطت نتائج غير دقيقة، إضافة إلى مشكل الارتباط الذاتي، الأمر الذي أدى بنا إلى استعمال طريقة FMOLS والتي تقوم بتصحيح لا معلمي لطريقة المربعات الصغرى العادية في خطوة

أولى، ثم تصحيح مقدرات طريقة المربعات الصغرى في مرحلة ثانية، وهي طريقة أوجدها الباحثان Phillips and Hansen سنة 1990 (كنعان، الجبوري، 2012، ص 157) وكانت نتائج التقدي كالتالي:

الجدول رقم (4): نتائج تقدير النموذج بطريقة FM-OLS

المتمغيرات التفسيرية	المعاملات	Std.Error	t-Statistic	Prob.
INV	-0.089323	0.073279	-1.218938	0.2445
EXP	0.338145	0.085727	3.944461	0.0017
CRED	-0.453624	0.047533	-9.543329	0.0000
C	4.523405	0.368993	12.25877	0.0000
$R^2 = 0.933259 \quad \bar{R}^2 = 0.917857$				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها حسب الجدول (5) نستطيع كتابة نموذج الدراسة كالتالي:

$$PIB = 4.523 - 0.089INV + 0.338EXP - 0.454CRED$$

1.4.3. اختبار النموذج اقتصاديا

- الاقتراض الخارجي (CRED) : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي والاقتراض الخارجي ، حيث كلما زاد الاقتراض الخارجي بوحدة واحدة انخفض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.45 وحدة ، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

- الصادرات (EXP) : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ، حيث كلما زادت الصادرات بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.34 وحدة ، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

- الاستثمار الأجنبي المباشر (Inv) : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بـ 0.09 وحدة ، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

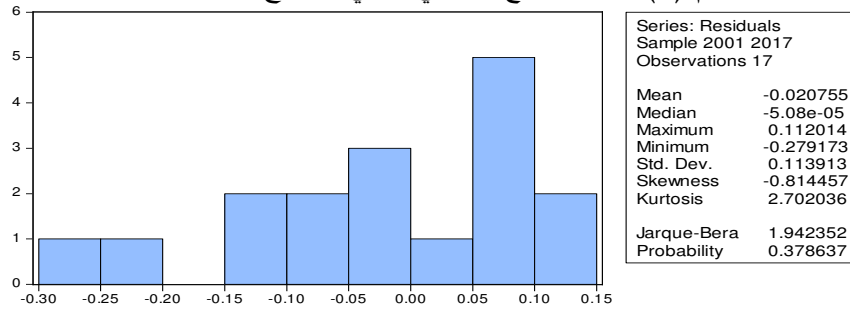
2.4.3. اختبار النموذج إحصائياً

- كل معلمات النموذج مقبولة ما عدا متغير الاستثمار الأجنبي لأن إحصائية t - student أكبر من إحصائية t الجدولة والتي تساوي إلى $t_{tab}^{\alpha} = t_{n-k}^{0.05} = t_{18-4}^{0.05} = t_{14}^{0.05} = 2.145$ ، إذن المعلمات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.
- أما فيما يخص معامل التحديد المصحح يمثل $\bar{R}^2 = 0.9179$ يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية تفسر 91.79% من PIB.
- كما أن النموذج يضمن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، لأنها من خصائص الطريقة المستعملة

ومنه التقدير من الناحية الإحصائية مقبول

- وللتأكد من أن النموذج يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبقايا قمنا باستخدام اختبار (Jarque-Bera)، ووجدنا أن نتيجة الاختبار تساوي (1.94) باحتمال قدره (0.37) أي أنها غير معنوية، وهذا يعني أن بقايا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): شكل التوزيع الطبيعي لبقايا النموذج المقدر



المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 EvIEWS

- وللتحقق من خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، والتي لها تأثير سلبي على نتائج تقدير النموذج قمنا بحساب قيمة معامل تضخم التباين (VIF)، والجدول التالي يوضح هذه القيم لجميع المتغيرات:

الجدول رقم (5): نتائج التحقق من عدم وجود مشكل التعدد الخطي

Centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient Variance	Variable
1.766996	2.625010	0.005370	INV
2.148702	152.4672	0.007349	EXPOR
1.851580	14.01655	0.002259	CREDIT
NA	196.4687	0.136156	C

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل قيم (VIF) أقل من القيمة 5 وهذا دلالة على خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي، وبالتالي غياب التأثير السلبي للمشكلة، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

3. 5. دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن إظهار العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يوفر مجموعة من عناصر تؤدي إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية من الناحية العملية ، تعد "المعرفة السببية" ضرورية لصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، ومعرفة معنى السببية لا يقل أهمية عن إبراز صلة بين المتغيرات الاقتصادية،(Bourbonnais, 2018, p 316) ومن بين الاختبارات المستعملة في هذه الحالة هو اختبار سببية قرانجر (The Granger causality test)، وقد أفضت نتائج الاختبار إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (6): اختبار سببية قرانجر بين رصيد الميزانية وهيكل النفقات والإيرادات العامة

Prob.	F-Statistic	الفرضية الصفرية
0.9462	0.00473	DLINV لا يسبب DLPIB
0.5878	0.30894	DLPIB لا يسبب DLINV
0.7306	0.32389	DLEXPO لا يسبب DLPIB
0.0351	4.76986	DLEXPO لا يسبب DLPIB
0.7462	0.10933	DLPIB لا يسبب DLCRED
0.0163	7.61179	DLCRED لا يسبب DLPIB
0.6487	0.21741	DLINV لا يسبب DLEXPO
0.9805	0.00062	DLEXPO لا يسبب DLINV
0.5396	0.39695	DLINV لا يسبب DLCRED
0.3816	0.82034	DLCRED لا يسبب DLINV

0.8967	0.01752	DLCRED لا يسبب DLEXPO
0.0063	10.5735	DLCRED لا يسبب DLEXPO

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 9

من خلال نتائج سببية قرانجر، نجد أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام والصادرات، وهذا نظرا لدور الصادرات في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام كما نجد أيضا علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام نحو الاقتراض الخارجي ، كما نجد أن الصادرات تسبب في الاقتراض الخارجي، ونلاحظ أيضا أنه ليس هناك علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي نظرا لقلّة هذه الاستثمارات وانحصارها في بعض القطاعات التي ليس لها تأثير كبير على الناتج الداخلي الخام. وعليه يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التدفقات المالية الدولية المتمثلة في (الاقتراض الخارجي ، الصادرات).

4 - خاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ أنه هدف من أهم الأهداف السياسية للحكومات سواء المتقدمة منها أو المتأخرة ، وأن تحقيق نمو اقتصادي دائم يأتي في مقدمة الأهداف للسياسة الاقتصادية الناجحة ، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها . و باعتبار أن عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية تتطلب أموال تزيد عن ما يتم تحقيقه من موارد محلية ، فإن هذا النقص في التمويل المحلي الذي تعاني منه الدول من الأسباب الرئيسية لحركة تدفقات رؤوس الأموال ، فالاعتماد على القروض الأجنبية، الاستثمارات و الصادرات لتعويض النقص في الموارد المحلية يعتبر من بين الحلول التي تلجأ إليها هذه الدول ، وهنا يبرز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى معالجة النقص المستمر في مدخراتها المحلية و الإيفاء بالتزاماتها المالية ضمن تفاعلاتها الاقتصادية الدولية ، ومن بين أهم هذه الدول النامية نجد الجزائر . لذا تناولنا في هذا البحث دراسة قياسية عن أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، من خلال التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي ، وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر مؤشرات التدفقات المالية الدولية على النمو

الاقتصادي في الجزائر ، من أجل الوصول لأهم هذه المؤشرات ومعرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، وقد استعملنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد و توصلنا في النهاية إلى النتائج التالية :

- تعتبر التدفقات المالية الدولية من أهم رؤوس الأموال التي تعتمد عليها البلدان النامية في تنمية اقتصادياتها و النهوض بها .

- تمثل التدفقات المالية جانبا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا ، و تأتي أهميتها كوسيلة لتعويض النقص في الموارد المحلية للبلد الممول .

- يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية و هذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها و تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

- تعتبر الصادرات أحد أهم الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد و أسعار الصرف .

تقتزن عملية الاقتراض الخارجي في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي و فساد الحكومات التي تقترض كثيرا للدفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل غير منظم مما يزيد العبء على الدول .

- الدول التي تعتمد على الصادرات الإستخراجية غنية بالثروات الطبيعية وهذا لا يعني أنها متقدمة بينما الدول التي تعتمد على الصادرات الصناعية تعتبر دولا متقدمة صناعيا و على الرغم من أن الجزائر تملك كليهما إلا أنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية.

-وجود علاقة خطية بين الناتج المحلي ومؤشرات التدفقات المالية الدولية ؛

- استقرار النموذج المتحصل عليه ؛

- من خلال دراستنا للعلاقة السببية يمكننا القول بأن التدفقات المالية الدولية لها دور في

تحديد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ؛

- نموذج قياسي مقبول اقتصاديا و إحصائيا؛

التوصيات :

- العمل على توفير المناخ الجيد للاستثمار ، فالمناخ الجيد للاستثمار يعتبر من أهم العوامل تأثيراً في قرار المستثمر في استثمار أمواله بالدولة المضيفة .
- وضع إستراتيجية تنموية تعتمد على القطاعات خارج المحروقات أي الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي و السياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية و البشرية .
- الحد من الاقتراض الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

5 - قائمة المراجع:

- 1- هيل عجمي الجنابي(2014)، التمويل الدولي و العلاقات الدولية النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى.
- 2-فليح حسن خلف(2004) ، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، ، ص 14.
- 3_إبراهيم موسى، (2009)قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع عشر.
- 4_محمد حلمي الجليلي، (2014)، محاسبة التضخم المالي، دار الرواد، عمان- الأردن، الطبعة الأولى.
- 5_بلال على النسور(2012)،أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى.
- 6_مأمون علي ناصر وآخرون، (2016)،التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى .
- 7_سامية مقعاش، (2016)، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دراسة حالة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16.

- 8_ محفوظ جبار، (2016)، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون.
- 9_ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.
- 10_ أشواق بن قدور، (2012)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى.
- 11_ سهيلة فريد النباتي، (2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى.
- 12_ وعيل ميلود، (2014/2013) المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- 13_ فضيل رابح-حوشين يوسف (2011)، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد 09.
- 14_ بن البار أمحمد، (2011-2012) دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- 15- وهيبية مزور، (2016/2015)، أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات دول المينا دراسة قياسية للفترة 1990-2013 مذكرة تخرج دخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره - بومرداس.

- 16_ فارس رشيد البياتي (2015)، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
- 17- عطية عبد القادر محمد عبد القادر (2004) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 18 - عبد الرزاق كنعان، الجبوري أنسام خالد، (2012) دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33 .

19-Bourbonnais Régis, (2018) *Econométrie*, 10^e edition, DUNOD, Paris, France